بوادر أزمة زراعة الكروم و علاقتها بفشل المشروع الاستعماري في عمالة وهران [1851– 1914]

الأستاذ/ تندراري عبد الرحمن طالب دكتوراه
تحت إشراف الأستاذ الدكتور/كريم ولد النبية
قسم العلوم الإنسانية /جامعة سيدي بلعباس
الجزائر

Abstract :

In this article we try to find the historical reasons behind the transfer of vineyards to Algeria, and how it quickly became one of the most dangerous methods of colonization in Algeria. The success of this agriculture in Algeria at the end of the nineteenth century was accompanied by the bursting of the horns of colonialism, but soon this conflict collided with a crisis. These trumpets themselves were looking for other reasons to justify the predicament of the colonial system

مقدمة:

ظلت زراعة الكروم موجودة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي،هذا صحيح، لكن تواجدها كان الغرض منه الاستهلاك عنب المائدة فقط. ومباشرة بعد احتلال فرنسا للجزائر، تطورت الأمور بسرعة مدهشة، حيث، انتقلت زراعتها إلى شمال الجزائر، منعت زراعتها في المستعمرة مدة أربعين عاما خوفا من منافستها لكروم المتربول الفرنسية. فكان فلاحو الكروم بجنوب فرنسا يعترضون على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، فلا يحق للمستعمرة أن

تنافس فرنسا و عندئذ،كان لابد من سياسة استعمارية خاصة تدفع السياسة الاستعمارية على تشجيع استثمارات الشركات المالية في اتجاه زراعة الكروم، بوصفها إحدى أدوات الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

نحاول من خلال هذا المقال البحث عن الأسباب التاريخية التي كانت وراء انتقال زراعة الكروم غلى الجزائر، وكيف أصبحت بسرعة إحدى أخطر وسائل الاستعمار الاستيطاني بالجزائر. إن نجاح هذه الزراعة في الجزائر خلال نهاية القرن التاسع عشر، رافقته تصفيقات أبواق الاستعمار، لكن سرعان ما اصطدمت هذه الزراعة بأزمة، فتحولت هذه الأبواق نفسها تبحث عن أسباب أخرى تبرر بها المأزق الذي أدخلها فيه النظام الاستعماري. لقد طرحنا إشكالية في هذا البحث:

انتشرت زراعة الكروم في عمالة وهران خلال نهاية القرن التاسع عشر بسرعة خارقة للعادة لكنها سرعان ما تراجعت حين اصطدمت بالأزمة الاقتصادية. فهل كانت أحداث الانتشار ثم الغوص في الأزمة هي نفسها تعبيرًا تاريخيا على فشل مشروع الاستعمار في الجزائر وبدرجة خاصة عمالة وهران؟ بمعنى أخر هل كان المشروع الاقتصادي الذي أوجده الاستعمار في نهاية القرن التاسع عشر وعجز عن إيجاد حلول له في النصف الأول من القرن العشرين هو التعبير الحقيقي على أن الاستعمار يحمل في طياته بوادر فشله؟ وكيف أصبحت أزمة الكروم وصناديق القروض المالية جزء من هذه الأزمة ؟ سوف نحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن هذه الإشكالية التاريخية من خلال التحليل الوصفي للمعطيات التاريخية وأيضا من خلال عرض مجموعة من المصادر والمراجع لإثبات هذه الحالة المتعلقة بزراعة الكروم وصناديق القروض المالية بالتركيز على عمالة وهران.

أولا – القوانين العقارية المُشجعة لزراعة الكروم.

عرفت المساحات المزروعة كرمة في فرنسا تقلصت وفقدت أكثر من 6.12.000 هكتار خلال الفترة الممتدة بين سنة 1875 إلى غاية 1890جراء هذا المرض. حيث يذكر بن اشنهو أن مناطق بكاملها قد تعرضت للخراب بفرنسا وعكسيا ارتفعت المستوردات من الخمر (النبيذ) من 100 ألف هيكتولتر عام 1870 إلى 12 مليون و 658 ألف هيكتولتر عام 1888، أما من جهة ميزان المدفوعات الخارجي فقد أسفرت الأزمة عن عجز تجاري غير عادي [1].

أصدر الجنرال " لا موريسيار" وزير الحربية الفرنسية قرار 27 سبتمبر 1848 ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالا فنيين، وتوقع مسبقا عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة ، وقال بلهجة صارمة :"الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد...إلى أن قال : ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء فورا إلى الجزائر وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها"[2].

1– في نفس السنة كان قد صدر مرسوم 19 سبتمبر 1848 يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848– 1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر [3]. كما فتح للكولون باب واسع لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا والعالم الخارجي ، الأمر الذي فسح المجال أمام توسيع *الأراضي الزراعية بقرار 04 فبراير 1851، و

كان مرسوم 26 أبريل 1851 قد أقر نظام جديدا لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم و ذلك حتى يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية[4]، ثم أكدا قانون 16 جوان 1851 في مادته العاشرة أن" الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي و الملاك الفرنسيين أو غيرهم"[5] وضعت المواد من 07 حتى 17 من الفصل الثالث لقانون 18 جويلية 1851 ثلاث قواعد:

- أولها: أن الملكية العقارية للأهالي و للأوروبيين على حد سواء هي قابلة للخرق (المادة 10) وبهذا الشكل ظهر لأول مرة الفصل بين أراضي الملك وأراضي العرش.
- ثانيها: إن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة (المادة 14) إلا لصالح الدولة، وهذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على ارض خارج النطاق الذي حددته السلطات الاستعمارية للكولون.
- ثالثها: إن عمليات المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى (المادة 16).

2– أما السناتوس كونسولت 22ابريل 1863 يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة. و بمثل هذا التشريع حققت فرنسا الاستعمارية بعدا سياسيا، إذ بتحطيمها للبنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري تكون قد سدت الطريق في وجه الطبقة التقليدية المسيطرة ، وعلى أية حال فإن الفكر السياسي الاستعماري الفرنسي خلال تلك الفترة قد أكدته التشريعات العقارية السالفة الذكر والتي

كانت مرتبطة بالهجرة والتعمير وترمي كلها إلى تحقيق هدف رئيسي هو مصادرة الأراضي من غير تمييز بين أنماط ملكياتها.

أما المساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863:

- إنتاج الحبوب: 172.179 هكتار.
- إنتاج الخضر: 3.535 هكتار.
- الأشجار المثمرة : 1.694 هكتار.(6)

3– بناء على تقرير تقدم به " فارني*" ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية وافراد العشيرة ، وإنشاء الملكية الفردية ، وهذا تبعا لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر(7). وخدمة لصالح الكولون سن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873 على مراجعتها وهكذا صدر قانون 22 أفريل 1887وفيما يلي أهم إجراءاته الأساسية (8) :

"العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير وفقا لما نصت عليه المادة 2 من قانون المشيخي 1863 وكذا المرسوم التنفيذي المحدد للأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي الصادرة في 22 سبتمبر 1887.التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 4 من قانون 22 أفريل 1887 في حالات التنازل وبيع الملك المشاع في المزاد العلني وتجزئة الميراث، فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873. الدائنون الذين راهنوا عقاراتهم و الأشخاص المدعون لحقهم العيني(الفعلي) في العقار بمقتضى المادة 19من قانون 1873، أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما. هذا جزء من هذه المواد التي

اقرها الاستعمار الفرنسي من اجل تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضيهم وإقصائهم منها وتمكين الكولون من الاستفادة منها والاستحواذ عليها، وتحقيق تركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتمام لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد القبيلة أو العرش، وحين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وحيى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فبراير 1897، أدخل هذا القانون إصلاحات على قانون 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان "كولان" (COLIN) مقررا لها، و قد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير "بور كيري دي نواسورين"(Pourquery De Boisserin) و تحول المشروع إلى قانون 16 فبراير1897".

إن الإجراءات التقنية لتطبيق قانون 1887 كانت تجري بإيقاع بطيء جدا نظرا لطبيعتها، لأنها تتطلب وسائل مادية وبشرية كبيرة لذلك فإنها أعاقت اتساع الاستعمار، فجاء قانون 16 شباط 1897 ليحل المشكلة لان الهدف المنشود تشكيل الملكية الفردية (9).

4– انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1890 – 1904 على العمل بكل قوة وعزم على فرنسة الأراضي الجزائرية ليمكن الكولون من الاستئثار بالأرض وامتلاكها بالطرق الشرعية ، "يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعينة للاستيطان والشروط الواجب توفرها في المستفيد من قطعة ارض"[(10)]، استهدفت جميع القوانين العقارية منذ قرار مجلس الأعيان لعام 1863 من خلال القضاء على مبدأ جواز تقسيم الأرض العامة ، تكوين الملكية الفردية التي يمكن التخلي عنها للمستعمرين لقاء بعض المال [(11)].

يتضح لنا من خلال المادة الرابعة من قانون 13 سبتمبر 1904 أن الفلاح الجزائري همش وأقصي من الاستفادة من هذا القانون من منح أرض بأي شكل من الأشكال. قد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي وكذا الأوروبيين المجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية و لم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة ارض لا عن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من قيمة [12].

ثانيا – أزمة أمراض الكروم بالفلوكسيرا في فرنسا.

لقد كان الوقت أنذاك مكرسا لتطوير زراعة الكروم الجزائرية منذ أن أتى وباء الفلو كسيرا على مجموع الكروم الفرنسية واضطرت فرنسا إلى استيراد كميات معتبرة من الخمور الأجنبية أو صناعة خمور اصطناعية [13] غير أن الأزمة الناتجة من جراء الإصابة بقمل لنبات (الفلوكسيرا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880 ووضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المناطق الجزائرية ...لكن هذه الفترة تصادف مرض قمل النبات وسلسلة من السنوات الرديئة (1887- 1892) وبداية تجديد زراعة الكروم الفرنسية، فالخمور التي كانت تباع من قبل في فرنسا وهو ما يمثل رهانا للمستقبل أصبحت لا تروج سوقها أو لا تباع قط، إذ زاحمتها خمور الجنوب الفرنسي و بيع الهكتولتر من الخمر الجزائري بثلاثة فرنكات في ميناء عنابة في سنة 1893 وتباعا لذلك تفشى مرض قمل النبات في مساحات شاسعة وحتى تتمكن الإدارة من حماية الكروم التي لم تصب اتخذت قرارات للحماية انقسم على إثرها الفلاحون لزراعة الكروم فقضت حشرات الكروم على المساحات الكبيرة، فالمعمرون الذين أقاموا كامل مستقبلهم على أساس زراعة

الكروم عرضوا أنفسهم للأخطار فظهرت علامات الإفلاس جلية ومن أهم المؤسسات التي انهارت نذكرDEBENE فكان أصحاب فلاحة الكروم يبحثون عن المتسبب فيما أصابهم من مكاره و لم يعلموا أنهم هم أنفسهم أول من صنع إفلاسهم فانقلبوا يتهمون بحقد البنك الجزائري الذي قدم لهم قروض كثيرة والذي قد يكون دفع بهم إلى طريق الهلاك الذي سلكوه [14]، وعندما فتكت حشرات الفلوكسيرا بالمساحات المزروعة كرمة في فرنسا تولت السلطات العامة تشجيع الجزائر بحرارة على توفير النبيذ الضروري لفرنسا [15].

ثالثا – انتقال تشجيع زراعة الكروم إلى الجزائر.

في أعقاب الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جراء أزمة الفلو كسيرا فيما بين 1885– 1878 شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المتضررين للهجرة إلى الجزائر ومنحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ بالرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور وعلى الرغم من ظهور مرض الفلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885، ووهران في 1886 وبسكيكدة في 1896 فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا [16]، ظلت زراعة الكروم عند بضعة آلاف من الملاك المسلمين إنتاجا تكميليا بينما تطورت بسرعة لدى الأوروبيين بحيث انتقلت مساحتها من 105,172 هكتار في سنة 1891 إلى 146,932 هكتار في سنة 1900[17].

عرفت زراعة الكروم الجزائرية، بعد سنوات الازدهار في نهاية القرن، أزمة قصيرة ولكنها ثقيلة في سنتي 1900 و1901 تلك الأزمة التي وصفها عالم الجغرافيا أ.ف. غوتيي " بكساد مبيعات الخمور " التي أرجعها دون أي دليل جاد إلى التحركات السياسية في 1898و 1900، إن ميلاد هذه يرجع إلى ارتفاع الإنتاج بفرنسا وكذلك إلى حجم المخزونات

الجزائرية الكبيرة حيث تأثرت المستعمرة كثيرا بهذه الأزمة بالرغم من الأهمية التي عرفتها صناعة التقطير لقد انخفضت الصادرات إلى النصف بحيث لم تعادل حتى الأرقام المسجلة في سنتي 1893-1894 (18)، غير ان كلمة الأزمة هذه كانت تنطبق على جوانب عديدة من الحياة السياسية والاقتصادية للبلد: فقد كان الأمر يتعلق أكثر بأزمة الاستعمار و بأزمة الأمن وكان الحديث أقل عن الأزمة الاقتصادية ، غير أنه كان هناك تنديد والأمر سواء بكساد القمح و الخمور، وانخفاض أسعار المواد الزراعية، وكانت عبارة عن "أزمة سياسية"[19]، عندما فتكت حشرات الفلوكسرا في عام 1875 بالمساحات المزروعة كرمة في فرنسا تولت السلطات العامة تشجيع الجزائر بحرارة على توفير كميات النبيذ الضرورية لفرنسا، بعد أن بلغت المساحات المزروعة كرمة في فرنسا 2.429.000 هكتار تقلصت إلى حدود 1.817.000 هكتار عام 1890 حيث أن مناطق بكاملها قد تعرضت للخراب كمنطقة بوردو الفرنسية، وهكذا حتمت أزمة الفلوكسرا انفتاح سوق واسع أمام النبيذ [20].

رابعا :صناديق قروض المالية و علاقتها بزراعة الكروم في الجزائر.

إذا كانت المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قد تركزت جهود المستعمر فيها حول الاستيلاء على الأرضي الجماعية ومصادرتها، لغرض تطوير الزراعة التي بني عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم رئاسي في 06 أكتوبر 1850 ينص على إنشاء غرف استشارية للزراعة (chambres consultatives d agriculture ، لكن عقبات حالت دون شروع هذه العرف في تنفيذ أعمالها ، فصدر مرسوم مماثل في 22 أبريل 1853 ألغى العمل بالمرسوم السابق بعد أن ادخل تعديلات على النظام الانتخابي للغرف .

أما القرض المالي للجزائر فقد صدر بمقتضى مرسوم 11 يناير 1860 بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865 وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة " القرض المالي و الزراعي للجزائر" تحت رئاسة " م. كريستوفل" M. CHRISTOPHLE مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين للموافقة على رأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية و التجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين والتجار)... وابتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا مرهونه و هو الأمر الذي دفع بالكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم والقطن والتبغ ... وتشير بعض الكتابات أن كلا من القرض الليوني و بنك الجزائر قد فتح فروعا له في الجزائر لتوظيف الأموال الموجوعة به في تنشيط زراعة الكروم، فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني وبنك الجزائر سبعا في إقليم الجزائر (الأربعاء – بوفريك – الأصنام – القليعة –الحجوط– المدية – تيزي وزو) و ثمانية في إقليم وهران (تلمسان – تموشنت- غليزان – أرزيو – معسكر – قديل – بلعباس – سيق) و ثلاثة في إقليم قسنطينة (قالمة – سكيكدة – سوق أهراس) (21).

لقد تحدث الجغرافي أ.ف. غوتيي (E.F.Gautier) عن الروابط الواسعة التي توطدت في الجزائر منذ وقت مبكر بين البنك وزراعة الكروم وما فتئت تربط بينهما دائما وكانت هذه الروابط، تفسر بعد كل حساب بنفسية المعمر زارع الكروم الذي يستثمر فائدته في مشاريع جديدة ويقترض باستمرار من أجل أن يربح أكثر، إذ أن المال المتداول ليس ماله بل هو يقترضه من البنك (22)، أما الأموال المودوعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى، فعلى سبيل المثال في سنة 1893 بلغت الأرصدة المالية لبنك معسكر

5.800.000فرنكا و في بنك سيدي بلعباس 14.939.000 فرنكا ، وفي بوفريك 18.772.000 وفي كل من مليانة و تيزي وزو 185.000 فرنكا ثم 950.000 فرنكا على التوالي [23].

خامسا : دعوة الشركات الاستعمارية الخاصة لاستثمار في الجزائر.

كان نابليون الثالث قد فكر غداة الاحتلال بلاد القبائل الكبرى في تخفيف عبء التكاليف عن الدولة وذلك بتوجيه دعوة لكبريات الشركات الخاصة للاستعمار، ولقد نفذت هذه الشركات الأشغال الكبرى الضرورية...وكان الطريق ممهدا مسبقا بالتنازل في افريل1853 لشركة جينيف بسطيف عن 20.000هكتار، على أن تتكفل بإنشاء 10 قرى بمعدل 50 بيتا لكل واحدة منها...و في سنة 1864 و بمنطقة وهران فإنه على العكس من ذلك سلمت الدولة لشركة خاصة 24.000هكتار بشرط أ، تجفف مستنقع " المقطع" و أن تبني سدا على الهبرة و أن تقيم قنوات لري 36.000 هكتار، ولقد قامت بذلك على أمل أن تجعل الأشغال الضرورية الكبرى لتهيئة سهل الساحلي يتشكل من أراضي غرينة سيئة الانخفاض يعبرها واديا "سيق" و "الهبرة" يتم تنفيذها من قبل الآخرين... لقد كانت هناك صرامة في ظل الإمبراطورية الثالثة لصالح هذه الشركات الرأسمالية ، ولكن ليس لأسباب مبدئية وفي الوقع ، فإننا نقرأ في نص قرار صادر في 5 يوليو 1874 أن الشركات التي تلتزم بهدف صناعي أو استعماري ببناء أو تعمير قرية أو عدة قرى يمكنها الحصول على امتيازات على الأراضي شريطة القبول بالتنازل عنها لصالح اسر عاملة أو مزارعين من أصل فرنسي ...أما في منطقة وهران فلم تحقق الشركة المغفلة الاسم بمنطقتي الهبرة والمقطع التي حلت محل الشركة الفرنسية الجزائرية في 1873 أعمالا مربحة جدا...فلقد جففت بعض المستنقعات ولكنها لم تجففها كلها ولقد بنت

سدا – خزانا على واد الهبرة غير انه تهدم في 1881(24)، وبالإضافة ذلك وعند تحديد الامتياز الذي تحصل عليه بنك الجزائر سنة 1880 في ميدان النقدي تمكنت الحكومة من أن تجعل من البنك يخصص عشرين (20) مليون على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفر القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين ، وبفضل عمل البنك تأسست مصارف إسقاط في جميع الجهات التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين وهؤلاء يمكن لهم أن يحصلوا على التجهيزات وان يوسعوا حقولهم وان يقترضوا بدون استثناء فالمستقبل يبدو مشعا *[25]، وفي حين لم يستفد القطاع الصناعي عمليا من أي تسليف، عرف القطاع الزراعي عدة مؤسسات تسليف بخدمته وكالات الحسم، الصناديق المحلية والإقليمية للتسليف التعاوني، صندوق التسليف العقاري للجزائر وتونس، صندوق القروض الزراعية ...تأخذ الشبكة المصرفية بالتركيز الجغرافي لتأمين حاجات زبائنها، وتقوم بالتمركز تبعا لتوسع الزراعة الحديثة في السهول القريبة من الشاطئ أو التي تعلوها قليلا (وهران وسيدي بلعباس...)كما تحدد لمرافئ أيضا أماكن وجودها [26].

سادسا : إنشاء القرض الأهلي في الجزائر.

ما فتئت السلطات تشرح أن واجب الجزائريين ومصلحتهم تمليان عليهم زراعة الكروم ولقد بين الصحافيون أن منتوج المتوسط للهكتار الواحد من الكروم قد وصل إلى 750 فرنك، بسعر 30 فرنكا للهيكتولتر الواحد من الخمر وبأن هذا السعر سيرتفع لا محالة، إن التوقعات المؤسسة على النتائج الجيدة لسنوات الزرع الأولى كانت بدون حدود، ولقد نشرت شركات القرض ومكاتب الحسم المصرفية الخبر السعيد القائل أن بإمكان المعمرين أن يثروا بسرعة بفضل الكروم [27].

الشركات الأهلية للاحتياط (S. I.P):

القانون الاستعماري المؤرخ في 14 أبريل 1893 هو الذي نظم و أسس الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) في مادته الاولى، هذه الشركات ذات طابع احتياطي وليس قرضي، والقانون الذي ينظمها واضح في هذا الشأن. لانها أنشأت لمساعدة الجزائريين من فلاحين و مال زراعيين، في البداية كانت توجد شركة واحدة في كل بلدية مختلطة، ثم انتشرت في بلدية الصلاحيات الكاملة ونص القانون على أن يكون مجلسها الإداري يعين من طرف والي العمالة من قائمة ثلاث أعضاء تقدمها اللجنة البلدية [28].

تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا والمضاربة، وأن السلطة العسكرية التي لزمت الصمت عن الحالة السيئة التي آل إليها الفلاح الجزائري لسباب سياسية، لم يعد في وسعها الاستمرار في صمتها بعد مجاعات عام 1868، وعندها قرر الجنرال "ليبيرت"(LIEBERT) تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين الأشقياء والمنكوبين أثناء مواسيم القحط بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور ومنحهم قروضا مالية، وعليه أنشأ في 1869 مؤسسة للقرض الأهلي في مليانة. وبناء على تقرير تقدم به "بورليي" (BOURLIER) أمام البرلمان يدعو فيه إلى الإقتداء بمثال مليانه، صدر قانون في 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركات الأهلية للاحتياط بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي، وقد حضي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر "جول كامبون"(Jules CAMBON) في

تاريخ 07 ديسمبر 1894 (29) كانت المكاتب المصرفية تمنح قروضا على المدى القصير خصوصا لمدة ثلاثة (3) شهور أو 100 يوم ...وكانت القروض تسعة أشهر الريفية تمتد عادة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، أي المدة الزمنية لإنشاء مزرعة كروم، في مثل هذه الظروف فإن مبالغ إعادة الحسم في بنك الجزائر كانت ترتفع بشكل مدهش:265 فرنك خلال الموسم الزراعي 1878 – 1879، و 315 مليون خلال السنة المواليه، و 485 مليون في 1880 – 1881، و 515 مليون في 1881 – 1882 وحتى526.393.457 فرنك في 1884– 1885.(30)كما أن الدراسة المتعلقة بالشركات الأهلية الاحتياط، توضح لنا أيضا أن هذه الشركات بالرغم من أنها كانت مخصصة اصلا للجزائريين، إلا أن بعض الكولون استفادوا منها. [31]ومن خلال الإحصائيات التي قدمها لنا أجرون، يتبين لدينا أهمية القرض الذي تحول في فترة زمنية قصيرة لا تتعد خمسة (05) سنوات من 265 فرنك في سنة 1878 ليصل إلى 526.393.457 فرنك في أواخر 1885 لإنشاء مزرعة الكروم مما يبين أن السلطات الاستعمارية قدمت الدعم المادي والمعنوي للمعمرين لتوسيع زراعة الكروم. إن الارتفاع المدهش لمبالغ القروض التي قدمت للمعمرين للإنشاء مزارع الكروم، وفي فترة وجيزة من 1878 إلى غاية سنة 1882 عرفت مبالغ القروض قفزة نوعية من 265 فرنك خلال سنة 1878 إلى 526.393.457 فرنك خلال سنة 1884 و1885 حسب تقديرات شارل روبير أجرون الذي فسر انتقال مساحة مزارع الكروم من 17.614 هكتار في 1878 إلى 70.886 هكتار في 1885 و 103.408 هكتار في 1888.

الخلاصة :

انتشرت زراعة الكروم في عمالة وهران بسرعة كبيرة ، لدرجة أنها فاجأت الاستعمار نفسه بالرغم من التخوفا من المنافسة في الأسواق العالمية. وأصبح الجميع يغني بإنجازات الاستعمار في الجزائر. لكن مع ظهور الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن العشرين تبين أن الاستعمار عاجز على حل المشاكل التي صنعها بنفسه.

كما يمكننا أن نستنتج أيضًا، أن أنظمة القروض الاستعمارية، كانت وسيلة اقتصادية للسيطرة السياسية على الريف الجزائري، وكذلك وسيلة في يد المستوطنين لأنها تمكنهم من استثمار أرباح الإسعافات العمومية التي تعود إليهم في ميزانية البلدية بالفوائد. ونستخلص من خلال معرفتنا للقروض الممنوح للكولون ودورها في أزمة زراعة الكروم بعمالة وهران. نستنتج أن بعض الملاحظات حول تداعيات الأزمة وما نتج عنها: إن كساد تجارة رواج الخمور في الأخير و تعرض الكولون للخسائر المادية، أثر على مزارعي الكروم الذين استفادوا من القروض للفلاحة ولشراء الآلات فوقعوا تحت طائلة الديون المصرفية سواء اتجاه المصارف الخاصة أو اتجاه مصرف الاعتماد الزراعي، كما مس مداخلي المستوطنين، إذ تعرض بعضهم للخسارة والإفلاس، وأرغم البعض الأخر على التخلي عن أراضيهم والسير نحو المدن، ومن نتائج نزوحهم نحو المدن عودة بعض الجزائريين إلى الريف لاسترجاع أراضهم التي أخذت منهم، أما الوضع الاجتماعي للجزائريين فقد تأثرت بدورها من جراء هذه الأزمة، فزادت معاناتهم في تحمل مصاريف المعيشة والفقر والبطالة وتدني الأجور وعلى الرغم من تمكن بعضهم من استرجاع أملاكه، إلا أن الأغلبية منهم عجزوا عن استغلال الأرض، لأنهم يفتقدون للوسائل الحديثة والمتطور المتوفرة فقط لدى المستوطنين.

الإحالات:

1– عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر ، ترجمة نخبة من الأساتذة اشرف عليه د/محمد يحي ربيع ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1979 ص 128

2 –RASTEIL (Maxime), Le calvaire des colons de 48, Paris, 1930, p171.

3 –Ibid., p 168.

*– أضر التحديد العقاري كثيرا بالفلاحين ، لأنه حيث ما طبق كانت له عواقب وخيمة ، كان الهدف مزدوجا: تأسيس احتياطات عقارية شاسعة بغية تسهيل تطبيق المخططات المعدة من قبل منظري و أنصار النظام الاستعماري و كذا خلق أعباء ضريبية جديدة والمثال التالي يعطي فكرة حول الموضوع: في المنطقة الوهرانية تعرضت عشيرة غربة للتحديد العقاري منذ سنة 1850 على مساحة تبلغ 33.288 هكتار في حين أن مناطقهم كانت تضم 85000 هكتار ، صودرت المساحات الأكثر خصوبة على طول طريق وهران ـــ سيدي بلعباس". انظر كتاب الجزائر صمود و مقاومات، محفوظ قداش، جيلالي صاري، ترجمة أوذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية 2012 الجزائر ص 158

4– عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962، ج 1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 327

5 - GIRAULD (Arthur), Principe de colonisation et de législation coloniale, Paris, 1924, p 24.

*– الدكتور فارني " warnier" نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي ، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة

6 – DUVAL (Jules). Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris 1866, p 121.

7 – GIRAULD, Op-Cit, p 362.

8–ESTOUBLON(robert)et LEFEBURE(Adolph),Code de l'Algérie annoté,1830–1895, Alger, 1896, pp727- 742.

9– الهواري عدي الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830–1960 ترجمة جوزيف عبد الله الطبعة الأولى دار الحداثة بيروت لبنان 1983 ص66.

10–MIGNON (Jean marie), La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le département d'Oran de 1900 à 1914 – thèse – faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en – Provence, France, 1969- 1970, p 88.

11– الهواري عدي، المرجع السابق ص 67.

12 – Journal Officiel de l'Algérie, 16-09-1904.

13– شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني ، الطبعة الأولى، ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة ، دار الأمة الجزائر 2008، ص 176.

14– أندري نوشي و اخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر ، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص ص360 -361

15– عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق ، ص ص 128– 129

16 – عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 195.

17– شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919الجزء الثاني ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 ص 307.

18– شارل روبير اجرون تاريخ الجزائر المعاصرة من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني ، الطبعة الأولى راجع الترجمة عياش سلمان، دار الأمة الجزائر 2008 ص185

19– أجرون ، المرجع السابق ، ص ص 88–89

20– بن اشنهو، المرجع السابق، ص ص 128 ــ 129.

21 – بن داهة ، المرجع السابق ص ص 244-245.

22– اجرون، المرجع السابق، ص 171

23– بن داهة ، المرجع السابق ص 248

24 – اجرون ، المرجع السابق ص ص 145– 146.

25– أندري نوشي و آخرون، المرجع السابق ض 360

*– " لقد لاحظنا في سنوات قليلة ارتفاع في الثروات فزراعة الكروم ظهرت وكأنها الزراعة الوحيدة الأكثر تناسبا مع النشاط المفيد عند المعمرين وفي غمرة الفرح يقع نسيان القروض وهي حجر الزاوية لكل هذا البناء وان تسديد القروض لابد منه في يوم من الأيام ".انظر كتاب الجزائر بين الماضي و الحاضر لاندري نوشي و آخرون ، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص 361

26– الهواري عدي، المرجع السابق، ص 183

27 – شارل روبير اجرون، المرجع السابق ً 176.

28 – كريم ولد النبيه، الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) في الجزائر 1893 – 1962، دار الكنوز للنشر و التوزيع، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية/ مخبر تاريخ الجزائر في الحديث و المعاصر، العدد 6، جوان 2013، ص ص 79 – 86.

29- GIRAULD ,Op-Cit, p 421.

30- اجرون، المرجع السابق ص 177

31 – كريم ولد النبيه، المرجع السابق، ص ص 79 – 86.